



العدد: ٢٦٠٥٣ / ٧ / ٤

التاريخ: ٢٠١٨ / ١١ / ٣

إلى/الوزارات كافة
الجهات غير المرتبطة بوزارة
المحافظات كافة
تشكيلات وأقسام العقود

م/ خطاب ضمان حسن التنفيذ

تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها

بناءً على قرار لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء الصادر بموجب كتابها ذي العدد (س.ل/٩٤٩) في ٢٠١٨/١٠/١٥ (المرفق نسخة من طياً) والمتضمن الموافقة على ما جاء بكتاب وزارة التخطيط/دائرة العقود الحكومية العامة ذي العدد (١٩٩٣٦/٧/٤) في ٢٠١٨/٩/٤ (المرفق نسخة منه طياً) والخاص بالآلية المقترحة لتقديم خطاب ضمان حسن التنفيذ في حالتي الإستئناف الجزئي والكلي للمشاريع نظراً لتوافر التخصيصات المالية لدى بعض جهات التعاقد .

للتفضل بالاطلاع والعمل بما ورد فيه...مع التقدير

المرفقات

- نسخة من كتاب لجنة الشؤون الاقتصادية أعلاه
- نسخة من كتاب وزارة التخطيط/دائرة العقود الحكومية العامة أعلاه

قاسم عناية فرز
وكيل الوزارة / وكالة
٢٠١٨/١١/١٤

صورة منه إلى

مجلس النواب/مكتب السيد رئيس المجلس/للتفضل بالاطلاع/مع التقدير.
مجلس الوزراء/مكتب السيد رئيس الوزراء/للتفضل بالاطلاع/مع التقدير.
مجلس القضاء الاعلى/مكتب السيد رئيس المجلس/للتفضل بالاطلاع/مع التقدير.
الأمانة العامة لمجلس الوزراء/للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير ..
مكتب السيد الوزير/للتفضل بالاطلاع/مع التقدير.
مكتب المفتش العام/للتفضل بالاطلاع مع التقدير.
اجهزة ومراكز الوزارة/لنفس الغرض اعلاه/مع التقدير.
قسم العقود/لنفس الغرض اعلاه/مع التقدير.
قسم الاستشارات والتدريب / للحفظ

للاستفسار: contracts.dp40@mop.gov.iq

على إستثناء ١١/٨ سي

التاریخ: ٢٠١٨/١٠/١٥

العدد: س.ل. ٩٤٩

السید الامین العام لمجلس الوزراء المحترم

م/ خطاب ضمان حسن التنفيذ

إطلعت لجنة الشؤون الاقتصادية بجلستها الرابعة والعشرون
المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٩ على كتاب وزارة التخطيط المرقم
١٩٩٣٦/٧/٤ المؤرخ في ٢٠١٨/٩/٤
وقررت ما يلي:
(الموافقة على ما جاء بكتاب وزارة التخطيط المذكور أعلاه وإعمامه على
الوزارات والجهات الغير مرتبطة بوزارة والمحافظات للعمل بموجبه)

للتفضل باتخاذ ما يلزم ... مع التقدير.

المرفقات /

- صورة الكتاب أعلاه .



د. سلمان علي الجميلي
رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية
وزير التخطيط
٢٠١٨/١٠/١٥

نسخة منه إلى :-

- مكتب السيد رئيس مجلس الوزراء ، للتفضل بالاطلاع .. مع
- السادة أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية ، للتفضل بالاطلاع
- السيد وزير التخطيط ، كتابكم أعلاه ، للتفضل بالاطلاع ..

علي ١٠/٩



العدد: ١٧١٤ / ١٩٩٧

التاريخ: ٢٠١٨ / ٩ / ٤

إلى/ مجلس الوزراء

لجنة الشؤون الاقتصادية

م/ خطاب ضمان حسن التنفيذ

تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها

نظراً للأزمة المالية التي يمر بها بلدنا الحبيب فقد صدرت عدة قرارات من مجلس الوزراء تتضمن إيقاف تنفيذ المشاريع وتجميد العمل بها إلى حين توافر السيولة النقدية ، وبهذا الصدد فقد إتجهت بعض الوزارات والجهات التعاقدية ونتيجة لتوافر التخصيصات المالية لدى بعض من تلك الجهات إلى إعادة إستئناف العمل في تلك المشاريع والذي يقتضي الطلب من الشركات المنفذة تقديم خطاب ضمان حسن التنفيذ قبل البدء بالعمل وهو ما قد يقف عائقاً وراء مثل هذا الاستئناف بسبب عجز بعض الشركات المنفذة عن تقديم هذا الخطاب نتيجة تأثر مراكزها المالية بسبب الأزمة الحاصلة لا سيما أن قسماً منها لديها مستحقات مالية لدى جهات التعاقد لم يتم صرفها بالكامل وهو ما يترتب عليه تأخر إنجاز تلك المشاريع والتي تكون في الغالب منها مشاريع تتعلق بالبنى التحتية والخدمات وذات الأولوية ومن هنا فإن هذه الوزارة تقترح إصدار الآلية الآتية لمعالجة الموضوع :

- ١- في حالة الاستئناف الجزئي للمشروع ترى هذه الوزارة عدم الحاجة الى تقديم خطاب ضمان حسن التنفيذ الخاص بالمشروع حيث يقتصر الأمر على استقطاع مبالغ امانات الصيانة فقط وكما ورد في شروط المقاولة لاعمال الهندسة المدنية بقسميها الأول والثاني والتي تعتبر ضماناً لحسن تنفيذ العمل ومايظهر فيه من نواقص الى جانب المستحقات المالية غير المصروفة للمقاول مع العرض بأن مسؤولية الأخير (المقاول المنفذ للعمل) تظل قائمة عن كامل المشروع بموجب التعهد الموقع من قبله تأسيساً على ماورد في قرار مجلس الوزراء رقم (٣٤٧) لسنة ٢٠١٥.



العدد:

التاريخ: ٢٠١ / /

٢- بالنسبة للمشاريع التي يتم استئناف العمل بها كلياً فيتم المباشرة بالعمل ومن ثم تقديم خطاب ضمان بنسبة الأعمال المتبقية استناداً الى ماورد في قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٧) لسنة ٢٠١٧ وذلك بعد صرف السلفة الاولى للأعمال المنجزة الجديدة لتمكين شركات المقاولات المتعثرة مالياً بسبب الأزمة الحالية من اكمال اعمالها على ان يتم استقطاع نسبة (١٠%) من كل سلفة مستحقة بعد المباشرة لحين وصول مبلغ الاستقطاعات المبلغ المحدد في التعليمات لخطاب ضمان حسن التنفيذ على ان يتم استقطاع كامل المبلغ قبل انجاز العمل وتصفية حساب المقاول.

٣- يسري ماورد في اعلاه على المشاريع المستمرة التي تم ايقافها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣٤٧) لسنة ٢٠١٥ واستأنف العمل بها.

.... مع التقدير

قاسم عناية فرز
وكيل الوزارة/وكالة
٢٠١٨/٩/٤

صورة عنه الى

- دائرة تخطيط القطاعات/للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير

- قسم الاستشارات والتدريب / للحفظ

E-mail : contracts.dp40@mop.gov.iq للاستفسار

على لجنة الشؤون الاقتصادية ٩/٣-١٠